قالت العرب

لم تلحقْ أنتَ / ودارت عندي الدورةُ كاملةً / وأنا
أرجعُ للبحر الآنْ / منكسرٌ فرحي فيكَ / ومنكسرٌ
حزني منكَ / ومنكسرٌ في الإنسانْ

المشهد

العدد 350 – السنة الرابعة عشرة - الأربعاء – 15 أبريل 2026 م – 27 شوال 1447 هـ

حين يصبح اللاجئون ورقة تفاوض وتتحول الحدود إلى أداة ضغط بين الدول

اللجوء كسلاح سياسي

في السنوات الأخيرة، لم يعد اللجوء أو الهجرة، مجرد نتيجة للحروب أو الفقر، بل يخفى وراءه واقعًا أكثر تعقيدًا، حيث تحول إلى وسيلة ضغط سياسى تستخدمها الدول فى صراعاتها، وتُعاد من خلالها صياغة موازين القوى.

وفى ظل تصاعد أزمات اللجوء عبر العالم، برز حديثًا مصطلح "تسليح اللجوء"، والذى يشير إلى استخدام تدفقات اللاجئين أو التهديد بها لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية، ويُصنف هذا النهج ضمن أدوات الحروب التى تعتمد على وسائل غير عسكرية، مثل الاقتصاد والإعلام، وحتى البشر، لتحقيق النفوذ السياسي.

قسوة اللجوء لأوروبا

لجوء

ولا يتطلب هذا الأسلوب قدرات عسكرية ضخمة، يكفى فقط التحكم فى مسارات البشر لإحداث تأثير سياسى واسع، خاصة عندما تكون الدول المستهدفة تعانى من حساسية داخلية تجاه هذه الهجرة.

تركيا؛ الاستضافة الضخمة كورقة تفاوض:

بعد اندلاع الثورة فى سوريا، فتحت تركيا حدودها عام ٢٠١١، واستقبلت موجات كبيرة من اللاجئين يُقدر عددهم بنحو ٣,٦ إلى ٣,٧ مليون لاجئ سورى تحت الحماية المؤقتة، مع استضافة مئات الآلاف من جنسيات أخرى أبرزها العراق وأفغانستان.

تعاملت تركيا فى بداية الأمر بسياسة الباب المفتوح، حيث استقبلت السوريين وقدمت لهم خدمات صحية وتعليمية، وتصاريح عمل؛ لكن مع الوقت بدأت فى التشديد التدريجى بسبب الضغط الاقتصادى وصعود خطاب داخلى مناهض لهم بين الأتراك، تمثلت فى قيود على التنقل، وتسكينهم فى خيام، مع حملات تنظيم وترحيل لبعض المخالفين.

دفع الاتحاد الأوروبى لأنقرة، مليارات اليوروهات مقابل الحد من تدفق اللاجئين إلى أوروبا، فيما لوّحت تركيا بفتح الحدود نحو اليونان، مما يعنى قدرتها على التحكم فى فتح أو غلق مسار اللاجئين.

ألمانيا؛ استقبال واسع.. وتداعيات سياسية داخلية:

تبنّت ألمانيا فى عام ٢٠١٥، سياسة الأبواب المفتوحة، حيث استقبلت أكثر من مليون طالب لجوء فى الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٦، وما زالت من أكبر الدول الأوروبية استقبالاً سنويًا.

قدّمت فى البداية نظام لجوء منظم من خلال تقديم السكن، والإعانات، وبرامج اندماج، لكن مع الوقت بدأت فى التشديد التدريجى من خلال القيود الإدارية واتفاقات إعادة اللاجئين إلى بلدانهم، وذلك بسبب صعود انتقادات داخلية حادة.

شمال أفريقيا ممر رسمى وغير رسمى إلى أوروبا:

وتشهد دول أفريقيا خاصة تونس والمغرب وليبيا، تصاعدًا ملحوظًا فى أعداد المهاجرين واللاجئين القادمين من دول أفريقيا، وعلى رأسهم السودانيون الفارون من الحرب التى بدأت فى ٢٠٢٣، والتى دفعت الملايين منهم للنزوح خارج السودان.

ففى تونس؛ يتجاوز عدد اللاجئين وطالبى اللجوء المسجلين ١٥,٦ ألف شخص، أكثر من نصفهم سودانيون، فى ظل وجود عشرات الآلاف غير مسجلين، وشددت السلطات التونسية إجراءاتها مؤخرًا، ونفذت برامج العودة الطوعية، التى أدت إلى إعادة نحو ١٠ آلاف مهاجر خلال ٢٠٢٥، مع إعلان رسمى برفض تحويل البلاد إلى نقطة عبور نحو أوروبا.

وفى المغرب؛ يشكل السودانيون أيضًا إحدى أكبر الجنسيات من اللاجئين، حيث بلغ عددهم نحو ٩٨٧٢ لاجئًا رسميًا بنهاية ٢٠٢٥، فيما هناك ١٢,٥٤٣ طالب لجوء، جميعهم ينحدرون من أكثر من ٦٠ دولة.

ورغم تبنى الرباط سياسات إدماج نسبي، إلا أنها كثّفت فى السنوات الأخيرة عمليات التفكيك الأمنى لشبكات التهريب، إلى جانب حملات ترحيل غير نظامية خاصة فى المناطق القريبة من الحدود مع أوروبا.

وفى ليبيا؛ تشير التقديرات إلى وجود أكثر من ١١٠,٩٠٨ لاجئ وطالب لجوء مسجل لدى الأمم المتحدة فى ليبيا حتى أبريل الجارى، ٨٤٪ منهم سودانيون، فيما يُقدر عدد غير المسجلين نحو أكثر من ٥٠٠ ألف منذ أبريل ٢٠٢٣.

لم تعد الهجرة مجرد قضية إنسانية مرتبطة باللجوء والحماية، بل أصبحت فى كثير من الأحيان عنصرًا مؤثرًا فى موازين القوى والعلاقات الدولية، يُستخدم أحيانًا كورقة ضغط أو وسيلة تفاوض بين الدول.

ويظل السؤال مفتوحًا حول مستقبل هذا الملف: هل سيبقى فى إطاره الإنساني، أم يتعمق تحوله إلى أداة فى الصراعات السياسية؟

إيمان جمعة

أزمة اللجوء فى مصر:

تحديات راهنة ومخاوف تغيير ديموغرافي

قانون التجنيس فى مصر بين الماضى والحاضر.. ماذا فعل السادات لتأمين مصر؟

كان لمصر النصيب الأكبر من تعداد اللاجئين، فحسب تصريح للدكتور مصطفى مدبولى منتصف الشهر الماضي، أعلن خلاله أن عدد اللاجئين يزيد عن ١٢ مليون، تكلفة استضافتهم سنويًا تزيد عن ١٠ مليارات دولار. هجمات وانتقادات واسعة، واجهتها الحكومة المصرية بعد هذا التصريح، مطالبة بترحيل جميع اللاجئين، خاصة السوريون الذين استقرت بلادهم، والسودانيون والأفارقة وذلك على خلفية حوادث أمنية واجتماعية نُسبت إلى بعضهم، من بينها أعمال عنف وسرقات ومشاجرات أثارت جدلًا واسعًا فى الشارع المصري.

لاجؤون في انتظار اجراءات الإقامة

لاجئون في مصر

خطر اللاجئين.. هل يواجه المجتمع المصرى خطر "الإزاحة" السكانية؟

كانتونات اللجوء والأفروسنتريك.. مهددات جديدة للهوية المصرية

أسباب الأزمة:

لم ينتقد المصريون فقط التصرفات غير المسؤولة من بعض اللاجئين داخل مصر، والاستفزازات المتتالية فى فيديوهاتهم على منصات التواصل الاجتماعى فحسب، والتى نسب بعضها إلى شخصيات عامة ورسمية بالسودان، بل انتقد أيضًا محاولتهم الانخراط فى الجدل الثقافى حول الحضارة المصرية وربطها بأصول إفريقية (الأفروسنتريك).

ما أثار حفيظة الشارع المصرى أن الحكومة المصرية نفسها تقدم لهم تخفيضات لا تقدمها للمصريين، خاصة فى المستشفيات ومعامل التحاليل وبعض العيادات الخاصة، ناهيك عن التحاقهم بكليات القمة فى الجامعات المصرية بمجموع ٧٠٪ فقط، فى الوقت الذى ترفض فيه هذه الجامعات المصريين الوافدين من دول عربية بمجموع أقل من ٩٩٪.

كذلك الإعلان من مفوضية الأمم المتحدة وبعض جمعيات ومنظمات المجتمع المدنى المصرية، عن مبادرات لدمج وتمكين وتوطين اللاجئين فى مصر، على رأسها المبادرة التى أطلقتها مؤسسة حياة كريمة.

الأثر الاقتصادى والاجتماعي:

أثر وجود الـ ١٢ مليون لاجئ فى مصر؛ يتمركز أكثرهم فى محافظات القاهرة الكبرى والإسكندرية، على ارتفاع أسعار الإيجارات، فقد زادت إلى ٦٠٠٪ فى بعض المناطق نتيجة زيادة الطلب من اللاجئين، كما أن ذلك ساهم فى ارتفاع أسعار السلع الأساسية نتيجة زيادة الاستهلاك.

التناقضات الإقليمية:

فى الوقت الذى يطالب فيه اللاجئون والمجتمع الدولي، مصر، أن تُدمج وتُمكن اللاجئين، أشارت تقارير إعلامية إلى رفض السودان نفسه استقبال لاجئين من جنوب السودان، رغم القرب الجغرافى والثقافي، وكونهما دولة واحدة فى السابق، خوفًا من التوطين.

مخاوف:

أشار خبراء أمنيين واستراتيجيين، إلى خطر دمج ما يزيد عن ١٥٪ من تعداد الشعب المصري، لاجئين فى الأراضى المصرية، لافتين إلى خطر التزاوج بينهم وبين المصريين، وشرائهم العقارات والأراضى فى المحافظات المصرية، وتأثير ذلك على الهوية والديموغرافية فى مصر.

من النحاس إلى السادات.. كيف تغيرت السياسة المصرية تجاه اتفاقيات اللجوء؟

نفّذت عصبة الأمم لحماية اللاجئين الأوروبيين فى عام ١٩٣٣، بعد الحرب العالمية الأولى، أول اتفاقية لاجئين فى العالم، انضمت لها مصر فى عام ١٩٣٧، ووضع مصطفى النحاس باشا شرطين، هما: حق العمل: ألا تلتزم مصر بتوفير عمل لمن يحمل صفة لاجئ أو وافد ويتقاضى راتبا أو إعانة من عصبة الأمم، وحق التعليم: ألا يتم إلحاق أبنائهم بالمدارس والمدارس خانة المصرية الأميرية، ويتلقوا تعليمهم فى المنازل، ولا يحق لهم إنشاء كيانات تعليمية، ومن يخالف ذلك يتعرض للترحيل.

فى عهد الرئيس عبد الناصر:

وفى عام ١٩٥١ أنشئت مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين، وذلك بعد الاحتلال اليهودى للأراضى الفلسطينية، وتم إدراج مصر ضمن دول المفوضية، ولم تُطالب الأمم المتحدة الرئيس الراحل عبد الناصر بأى التزامات، وكان الرئيس قد عطل العمل بالاتفاقية.

فى عهد الرئيس السادات:

وفى عهد السادات تم تعديل الاتفاقية بعدة شروط، تضمنت عدم لجوء اليهود أيًا كانت جنسياتهم، وإقرار الزواج والطلاق وفقًا للقانون المصري، وألا يحق للاجئ امتلاك وحدة سكنية أو محلا تجاريا أو قطعة أرض، وإنما السكن بأسلوب الإيجار بعقود مؤقتة تُجدد سنويًا، مع حظر وجودهم فى المحافظات الحدودية.

كما اشترط السادات أن يكون التعليم المجانى للمصريين فقط وأن يُعامل اللاجئ معاملة الوافد الأجنبى ويتم الدفع بالعملة الصعبة، وأن تتحمل المنظمات الطبية العالمية الخاصة بالأمم المتحدة توفير الأمصال واللقاحات المقدمة للاجئين تحت إشراف وزارة الصحة المصرية، وألا تلتزم مصر بتوفير أى سلعة ناقصة نتيجة حرب أو وباء أو كارثة طبيعية بمصر، وإنما تُوجه إلى المصريين فقط.

كذلك اشترط عدم تعيين اللاجئين فى القطاع العام ولا أحقية لهم فى تقاضى المعاشات الاجتماعية، وبالفعل وافقت المفوضية على شروط السادات وتم توقيع الاتفاقية فى مايو عام ١٩٨١.

فى عهد الرئيس مبارك:

وقّعت مصر اتفاقية الحريات الأربعة بين مصر والسودان فى عام ٢٠٠٤، والتى تنص على حرية التنقل دون تأشيرات وقيود، وحرية الإقامة الدائمة والمؤقتة، وحرية العمل فى القطاعات المختلفة، وحرية التملك.

واستقبلت مصر بعد حرب العراق فى ٢٠٠٣ وحرب دارفور فى ٢٠٠٤، أكثر من مليون ونصف مليون لاجئ عراقى وسوداني، وأبلغت مصر بعدها المفوضية عدم إتاحة موارد تكفى اللاجئين وركزت على معاناة المصريين من أزمة السكن واستحالة إقامة مخيمات حدودية أمنيًا، ولم تقبل من طلبات اللجوء إلا القليل حتى عام ٢٠١١.

عاد أغلب اللاجئين العراقيين إلى العراق ولم يتبق منهم سوى القليل، وبداية من ٢٠١١ إلى الآن دخل مصر ما يزيد عن ١٧ إلى ١٩ مليون لاجئ – وفقًا لتقارير إحصائية غير حكومية – من ٦٠ جنسية مختلفة، منهم ٤ جنسيات هى الفلسطينى والسورى والسودانى واليمني؛ يحصلون على مزايا التعليم الحكومى مثل المصريين، كما يتمتع جميع اللاجئين بخصومات الوفود ولا يُعاملون معاملة الأجنبي.

بالإضافة إلى أنه يحق للاجئين المسجلين فى المفوضية، والذين لا يزيدون عن ٨٥٠ ألف لاجئ، الحصول على كافة الخدمات الأساسية مجانًا،من تطعيمات ولقاحات ورعاية مواليد وأم.

شروط التجنيس:

طبقًا للاتفاقية التى تم توقيعها فى عهد الدكتور مصطفى مدبولى رئيس الوزراء، يحق للاجئ الحصول على الجنسية المصرية إذا قام:

- بشراء عقار قيمته ٣٠٠ ألف دولار.
- إنشاء مشروع استثمارى بقيمة لا تقل عن٣٥٠ ألف دولار مع إيداع ١٠٠ ألف دولار كإيراد مباشر لخزينة الدولة لا يُرد.
- يداع نقدى مبلغ ٥٠٠ ألف دولار فى حساب خاص بالبنك المركزي، يُسترد بعد ثلاث سنوات بالجنيه المصرى ودون فوائد، أو إيداع ٢٥٠ ألف دولار كإيراد مباشر للخزينة لا يُرد.
- دفع ١٠ آلاف دولار غير مستردة عند تقديم طلب الحصول على الجنسية.

أو عن طريق زواج الأجنبية من مواطن مصري، فيحق لها طلب الجنسية بعد مرور عامين على الأقل من تاريخ الزواج بشرط استمرار الزواج وموافقة الزوج، كذلك أبناء الأم المصرية المتزوجة من أجنبى يحق لهم طلب الحصول على الجنسية.

كما تتيح إقامة اللاجئ لأكثر من ١٠ سنوات تقديم طلب الحصول على الجنسية المصرية، على أن يكون بالغًا سن الرشد، وملمًا باللغة العربية، وسجله الجنائى خال من جرائم مخلة بالشرف، كذلك المولود فى مصر لأب أو أم من أصل مصرى يمكن طلب الجنسية عند بلوغ سن الرشد.

وتُمنح تسهيلات بمنح الجنسية لأعداد من الجنسيات السورية والسودانية والعراقية والفلسطينية واليمنية، وتخضع جميع الطلبات للموافقات الأمنية مسبقًا.

إحصاءات علمية:

تناولت رسالة ماجستير للدكتور جيلان قاسم، أستاذ العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، أن ٣٢,٨٪ من حجم الجرائم المرتكبة فى المدة من ٢٠١٢ إلى فبراير ٢٠٢٦، قام بها لاجئون، تتنوع بين دعارة منظمة وفردية، وبلطجة وتجارة مخدرات وتورُّط فى معاونة جماعات تنتهج الإرهاب، مما يشكل تهديدًا للأمن العام المصري.

مخاطر ديموغرافية:

طبقًا للإحصائيات يمثل أغلب اللاجئين فى مصر شريحة الشباب والأطفال والسيدات، مما يؤثر بالسلب على قطاعات مثل التعليم، حيث التحاق عدد كبير من أطفال المدارس، وقطاع الصحة، حيث أن اللاجئين لا يخضعون لسياسة تنظيم الأسرة التى تقرها الدولة المصرية، وبالتالى زيادة عدد المواليد واستهلاك عالى للقاحات والأمصال المجانية للأمراض المناعية وشديدة العدوى، وقطاع العمل، بما يؤدى إلى الضغط على زيادة نسبة البطالة بين المصريين نتيجة قبول اللاجئ برواتب أقل.

ومن المخاطر التى تواجه المجتمع المصري؛ انتهاج اللاجئين لسياسة تكوين الكانتونات؛ وهى مناطق سكنية ذات طابع عرقى وهوية مختلفة عن الدول المستضيفة، مما يعيد للأذهان الاحتلالات التى طالت مصر فى أوقات مختلفة، جراء نفس التجمعات البشرية فى مناطق معينة.

إزاحة السكان الأصليين:

اقترنت ظاهرة إزاحة السكان الأصليين، بالتوسع الاستعماري، حيث تم تهجير السكان الأصليين أو قتلهم لإحلال مستوطنين جدد مكانهم، ومن أبرز الأمثلة على ذلك:

الولايات المتحدة الأمريكية: حيث تم تهجير وإبادة جماعية واسعة للسكان الأصليين (الهنود الحمر).

أستراليا: تم إزاحة السكان الأصليين (الأبوريجين) وتجريدهم من أراضيهم وتعرضوا لسياسات محو ثقافى واجتماعي.

كندا: اتبعت سياسات التهجير والإدماج القسرى للسكان الأصليين (الميتيس، والإنويت، والأمم الأولى) فى معسكرات ومدارس داخلية لفصلهم عن ثقافتهم.

نيوزيلندا: رغم وجود معاهدات، تم تهجير الماورى من مساحات واسعة من أراضيهم نتيجة التوسع الاستيطانى البريطاني.

الكيان الصهيونى (فلسطين): فتحت فلسطين باب اللجوء والهجرة لليهود من أوروبا، بشراء أراضى حتى استولى اليهود على بيوتهم وأراضيهم عبر التطهير العرقى لإنشاء دولة إسرائيل.

ولا يخفى علينا ما مرت به مصر من احتلال الهكسوس، من خلال استيطان مجموعات بشرية من فلسطين وسوريا لدلتا النيل، فتحولوا من ضيوف إلى قوة مهيمنة، وسيطروا على شمال مصر، واستمروا فى احتلالهم حوالى ١٠٠ عام حتى طردهم الملك أحمس.

مستقبل السياسة فى مصر:

أشار محللون سياسيون إلى خطر ذلك التجنيس على مستقبل مصر السياسي، خوفًا من اندماج المجنسين سياسيًا فى البرلمان بعد مرور عقدين أو ثلاثة من الآن، خاصة أن مصر محاصرة سياسيًا وأمنيًا من جميع الاتجاهات.

الترحيل:

رغم إعلان الحكومة المصرية ترحيل المخالفين من الجنسيات المختلفة وعلى رأسهم السوريين والفلسطينيين، وتشميع محلاتهم التجارية فى بعض المحافظات والمناطق، إلا أن المواطن المصرى لم يستشعر بتأثير ذلك واقعيًا فى الشارع، نظرًا لتجاوز أعداد اللاجئين لأعداد المصريين فى بعض المناطق.

فى النهاية، تبقى أزمة اللاجئين عقبة رئيسية أمام الاستقرار، وقضية معقدة تحتاج إلى تحليل موضوعى وإعادة صياغة للسياسيات المتبعة.

إيمان جمعة